التكوين المهني بين خصوصية العرض ومنطق الطلب

الأستاذ الدكتور صالح صالحي
عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس، سطيف

الدكتورة آمال شوثري
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

تعد مخرجات التكوين المهني من المرتكزات المحورية لاتخاذ أي قرار على مستوى المؤسسة الاقتصادية، لاسيما في ظل خصوصية العرض الموجود ومنطق الطلب التي تفرضه متطلبات المرحلة، إذ تبقى مسألة اليد العاملة المؤهلة من أبرز التحديات الإستراتيجية التنموية في الجزائر خاصة فيما يرتبط بأبعادها الصناعية والتكنولوجية.

وانطلاقا من ذلك، ستحاول هذه الورقة تسليط الضوء على بعض من خصوصيات العرض الموجود، والطلب عليه في ظل التغيرات التي يشهدها سوق العمل، بوصف ذلك من الأبعاد الأساسية بالنسبة لأي قرار يمكن أن يتخذ على مستوى المؤسسة.

مقدمة:

ستتحدد معالم الصراع بين الدول مستقبلا حول السيطرة على المعرفة وليس على الموارد الطبيعية فقط. وسوف يتوازى الطلب على التكوين المهني قريبا مع الطلب على التعليم الأساسي في المجتمع، فإذا كان التعليم الأساسي ضرورة من ضرورات الحياة، فإن التكوين سوف يكون أكثر ضرورة لتشغيل ماكنة الحياة. و يجد كلام كهذا مبرراته ومسوغاته انطلاقا من معطيات وحقائق عديدة سواء على مستوى جزئي أو على مستوى كلي، كتطور مفهوم التنمية وظهور اقتصاد المعرفة، زيادة الطلب على العمالة الأكثر كفاءة، ارتفاع نسبة الشباب في البنية السكانية، التطور التكنولوجي، تنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطور الأبحاث المرتبطة برأس المال البشري.

وبالنسبة للجزائر، يكاد يتفق الجميع على أن المنظومة التكوينية أبرزت طابعا متناقضا، حيث تعد انتقائية من حيث الكم وأهملت كثيرا مسألة النوعية والجودة. ويتطلب إصلاح هذه المنظومة جهودا كبيرة وعلى كل المستويات: الأهداف، الغايات، البرامج، التقويم، البيداغوجيا، التمويل ومستوى التكوين وغيرها حتى تستطيع تحقيق أهدافها الثلاث: هدف زيادة معدلات الالتحاق، هدف تحقيق الكفاءة المالية وهدف النوعية.

فقطاع التكوين المهني تحديدا ارتبط في كل مراحل تطوره بسياسات معينة غيبته مرّات وفرضته في أخرى، ليس من منطلق دوره الاستراتيجي في تحقيق التنمية ولكن من منطلق استخدامه كمبرر لحل اختناقات ما أو ضغوطات في زوايا معينة. وهذا ما يلاحظ من خلال متابعة مدى تحقيق أهداف المنظومة التكوينية، سواء تعلّق الأمر بهدف زيادة معدلات الالتحاق أو هدف تحقيق الكفاءة المالية أو هدف ضمان النوعية. حيث عانى التكوين المهني في معظم مراحل تحقيق هذه الأهداف من إهمال كبير بالمقارنة مع مستويات التعليم الأخرى(من حيث معدلات الالتحاق أو حجم الإنفاق، أو نوعية التكوين).

ولقد اعتمدت منظومة التكوين المهني في الجزائر على منطق العرض انطلاقا من الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال حسبما يظهره تطور عدد المسجلين في التكوين المهني وبمختلف أنماطه في السنوات الأخيرة، وإن كانت كل الدلائل اليوم تدفع باتجاه تغير هذا المنطق والاعتماد أكثر على حاجة السوق أو حاجة عالم الشغل من التكوين المهني.

وهذا ما سنحاول مناقشة بعض من جوانبه في هذه الورقة بدراسة للعرض من التكوين المهني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وبعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني من خلال العناصر الآتية:

أولا: التكوين المهني... دلالات.

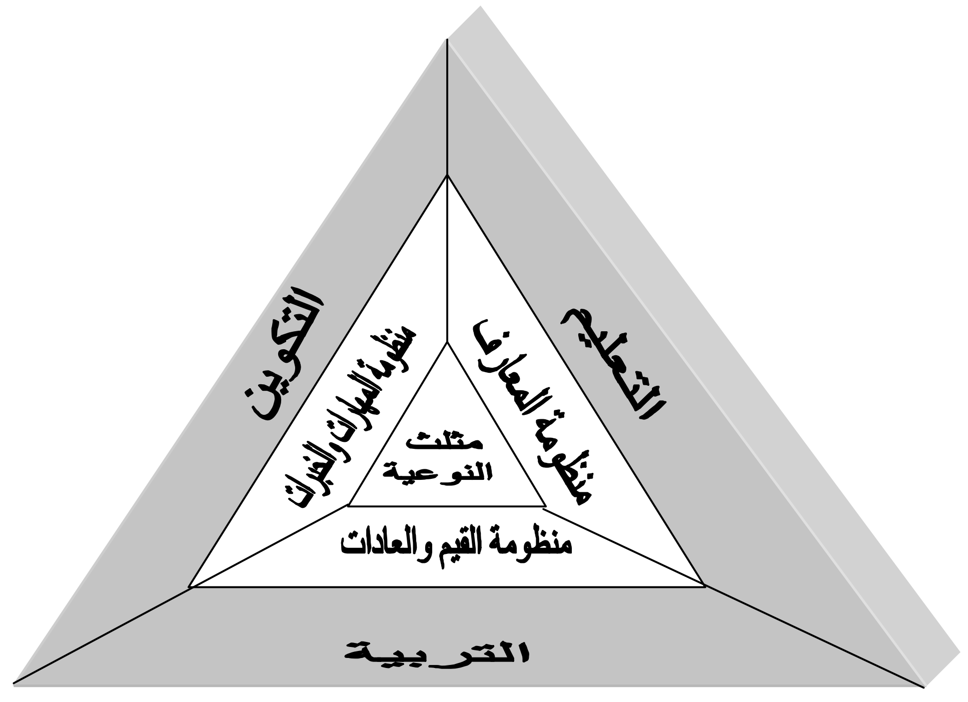
ثانيا: خصوصية العرض من التكوين المهني بالجزائر.

ثالثا: بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني بالجزائر

أولا: التكوين المهني...دلالات

تبقى مفاهيم التكوين والتعليم والتربية مفاهيم متكاملة ومتفاعلة لا يجوز الفصل بينها عند الحديث عن أي عمليات تطوير للإنسان أو الجماعة الإنسانية. فالتكوين انطلاقا من كونه عملية احتضانية لإمكانات الفرد وقدراته ومعارفه لجعلها تتوافق مع إمكانات وأهداف المؤسسة والمجتمع يتقاطع مع مفاهيم التربية والتعليم مشكلين معا مثلث النوعية بمنظوماته الثلاث كما يبينه الشكل أدناه: منظومة القيم والعادات(التربية) منظومة المعارف (التعليم)، منظومة المهارات والخبرات(التكوين). فالتربية هي عملية بناء منظومة القيم في سياق علمي وعملي، التعليم هو عملية نقل وتنمية للمعارف في سياق منهجي وتطبيقي والتكوين هو عملية صقل وتنمية المهارات في سياق معرفي ومنهجي وعلمي(1).

الشكل رقم1 : مثلث النوعية



المصدر:

عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص36.

وإذا كانالتكوين هو كل أوجه التعلم الذي يتلقاه الفرد من مهارات وخبرات وقيم وسلوكيا ت عملية. فالتكوين المهني يعرف على أنه ذلك التعلم في نطاق ضيق والذي يرتبط بمهنة واحدة، بوصفه ارتباطا بالجانب العملي

ضمن ناحية واقعية معينة، فهو ينصب على ذلك التكوين في مجال الحرف التي تتطلب قدرا كبيرا من المهـــارة، المعرفـــة، الاستقلالية في الحكم والتقدير. عرفه المكتب الدولي للعمل على أنه مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الحصـــول على المعارف والمؤهلات والسلوكيات الضرورية للقيام بمهنة أو بعض المهن بكفاءة عالية، كما عرف على أنه عملية تأهيل وتطوير مؤهلات السكان(2).

وفي الواقع ظهر هذا النوع من التكوين في القرن التاسع عشر مع بداية تطور التشـــريعات الاجتماعيـــة والـــتي صاحبتها تغييرات كبيرة في مفهوم تنظيم العمل، من بينها التركيز على التكوين الكيفي للعمال(اكتســـابهم مزيـــدا مـــن المهارات والخبرات) بدرجة كبيرة حتى أصبحت النقابات تدعم أي مشروع يؤدي إلى زيادة التكوين المهني، وكان ذلك مع ظهور المدن الصناعية والمدن الحديثة التي أنشئت بفعل التوسع المذهل للمجالات الحضرية.

كما يظهر تاريخ تطور التكوين الذي صاحب التوسع الصناعي الكبير أن" دى وايت كلينتون" هو أول من أنشأ مدارس التكوين المهني" بمفهومه الحديث " بنيويورك سنة 1809ثم انتشرت هذه المدارس فيما بعـــد إلى كـــل المجـــالات : الزراعة، التعليم، إدارة الأعمال، المحاسبة، الصحافة، وغير ذلك، فضلا عن فتح بعض المدارس أو الفصول المسائية للتكوين المهني عام 1884 في نيويورك(3).

وحملت بعد ذلك ظروف الكساد تأييدا كبيرا للتكوين المهني، حيث وجد الكثير من العمال أنفسهم في بطالـــة إجبارية، وأصبحت المشكلة بالغة التعقيد مع مرور الوقت. فكرست جهود الحكومات الفدرالية والمحلية لحلها بتخصيص جزء من الأموال الفيدرالية للتكوين على الحرف اليدوية.

وبالفعل شغل مئات الآلاف من الرجال والنساء العاطلين عن العمل وقتهم في تعلم الأعمال الجلديـــة والفـــن والتلوين والنسيج وصقل المجوهرات وغير ذلك.

وتطور هذا النوع من التكوين بعد ذلك متخذا أشكالا عديدة بعد أن ازداد وعي الناس بأهميته ليس علـــى المســـتوى الشخصي فقط ولكن على صعيد المجتمع ككل.

وتكمن أهمية التكوين المهني في:

- إعداد وتأهيل قوى عاملة وطنية تكون رديفا حيويا للإطارات ذات التأهيل العلمي والتحصيل النظري، وذلك لسد حاجة القطاع الخاص والعام على حد سواء، لتوسيع قاعدة القوى العاملة في المجالات المهنية المختلفة التي يتطلبها تنفيذ المشروعات. وإتاحة الفرصة لصقل المهارات المهنية والانخراط في سوق العمل مباشرة ومسايرة التطورات التي تحدث في هذا السوق.

أما مجالات التكوين المهني فهي مجالات متعددة لا يمكن حصرها انطلاقا من كون المهن ليست متعددة ومتنوعة فحسب، بل هي معقدة وتتغير لأنها تتطور مع تجدد التقنيات ومع تطور التكنولوجيا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول **أن التكوين المهني هو عملية اكتساب مهارة، إتقانها، وتطبيقها فيما بعد.** مما يجعل التكوين المهني: يقع في قلب العلاقة بين النظام التربوي التعليمي من جهة(اكتساب مهارة إتقانها) وبـــين النظـــام الإنتاجي أو سوق العمل(تطبيقها فيما بعد) من جهة ثانية، يرتبط بأطراف كثيرة: سلطات(حكومية، جهوية، محليـــة)، مؤسسات تربوية وتعليمية، مؤسسات اقتصادية، منظمات عمالية، مجتمع مدني وغيرها من الأطراف، لا يمكن فصـــله

عن الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والتكنولوجية. وكل ذلك جعل منه موضوعا غاية في التعقيـــد والتشابك.

وبالنسبة للجزائر يستقبل التكوين المهني بشكل عام ، التلاميذ الذين يلفظهم النظام التربوي في إطار التكوين الأساسي، والعمال والبطالين في إطار التكوين المتواصل. ويتم هذا النوع من التكوين في معاهد ومراكز التكوين المهني وفي مؤسسات القطاع الخاص أو في مؤسسات مرتبطة بقطاعات معينة أو مؤسسات اقتصادية .

أما خريجو التعليم المهني فهم فقط تلاميذ السنة الرابعة متوسط في إطار ما يعرف بإعادة توجيه تدفقات التعليم الإجباري حيث يستفيد هؤلاء التلاميذ من معارف عامة وعلمية ويكافؤون بشهادة مستوى رابع، إذ يشترط في التعليم المهني التحكم في المؤهلات الأساسية التي تسمح في ما بعد بتملك تأهيل مقبول، بمعنى تحقيق هدف قصير المدى هدف الإدماج، وهدف طويل المدى وهو هدف الديناميكية "القدرة على التكيف والتغيير".

فضلا عن تحقيق هدف استراتيجي وهو تجنب مخرجات نظام تربوي بدون تأهيل(وهو البعد الذي تريد تحقيقه الوزارات الوصية بالتدرج آفاق **2020**).

ويضمن التكوين المهني في الجزائر خمسة أنماط من التكوين هي: التكوين الإقامي، التمهين، التعليم المهني عن بعد، التكوين عن طريق الدروس المسائية، التكوين المستمر، وخمسة مستويات تأهيل وفروع تكوينية بتخصصات تحددها مدونة التكوين(4).

وتتكفل بقطاع التكوين المهني شبكة المؤسسات والتي تكاد تكون شاملة وجامعة، فهي تتكون من مؤسسات تقوم بالتكوين التقني البحث ومؤسسات تدعم التكوين البيداغوجي والتقني للمؤطرين والمكونين، وأخرى تقوم بمهمة الدراسة والبحث المتعلّق بالكفاءات وأخرى توفّر التجهيزات البيداغوجية والتقنية ومؤسسات تضمن التمويل.
تكافأ نهاية التكوين بشهادة تعترف بها الدولة، فضلا عن أهدافه الكثيرة لاسيما على مستوى الإدماج المهني.

ثانيا: خصوصية العرض من التكوين المهني بالجزائر.

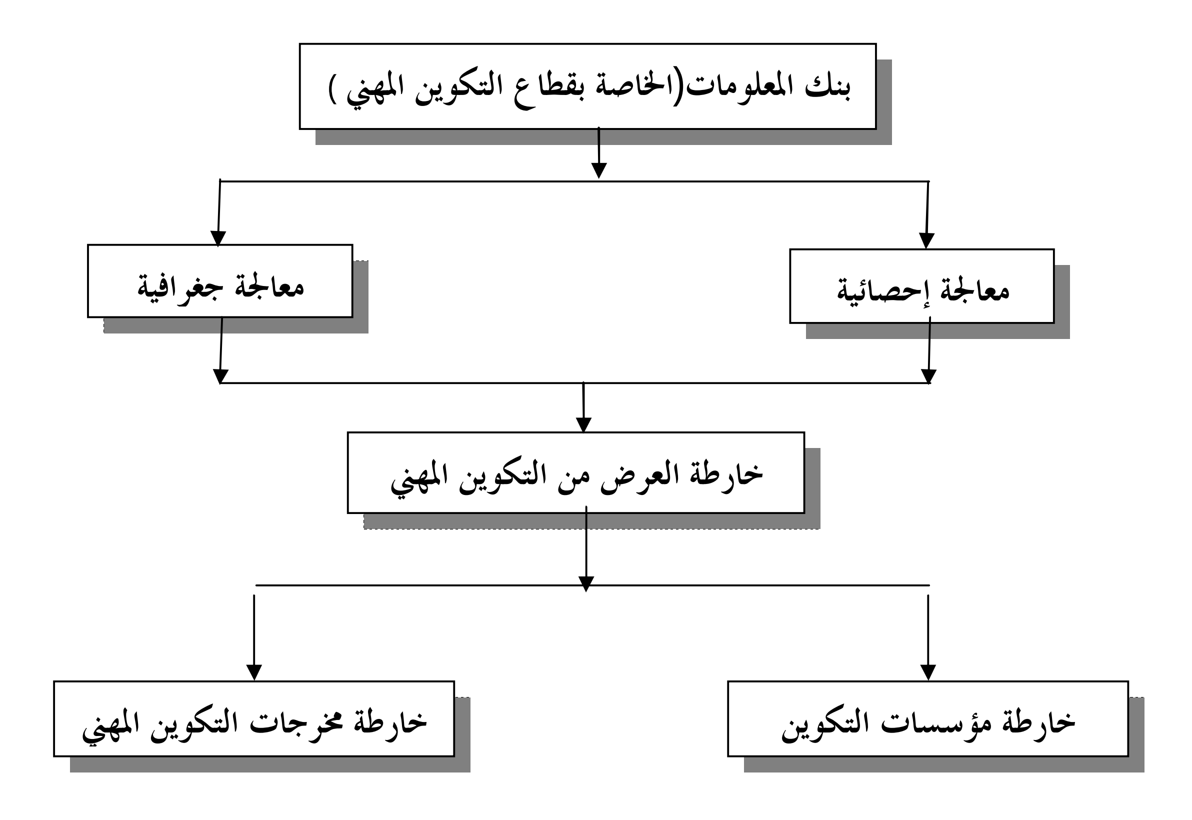
لقد قمنا بدراسة العرض من التكوين المهني(بالتركيز على نمط التكوين المهني الاقامي والتمهين) من خلال محاولة الحصول على خارطة لهذا العرض على مستوى كل ولايات الوطن(خارطة مؤسسات التكوين المهني، خارطة مخرجات التكوين المهني) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية التي تهدف إلى تخزين ومعاينة ومعالجة البيانات الاقتصادية ذات الطبيعة الجغرافية, لجعل المعلومة أكثر دقة وأكثر مرونة وديناميكية، فيسهل التحليل وبالتالي اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب فيما يتعلق بنواحي الطلب على التكوين المهني(5).

وباستخدام تحديدا تقنية الـــ : **Mapinfo** (برنامج الخرائط الشهير)، وهو برنامج موضوع يعمل في محيط **Windows**، يسمح بتحقيق التحاليل الجيوغرافية بوصفه من أحسن أدوات إعداد الخرائط، من خلال تركيبه للمعلومات في شكل جداول. والجدول هو مجموعة من الملفات التي يتحكم فيها هذا البرنامج من أجل تخزين المعلومة وتحويلها إلى خرائط موضوعية (إظهار السمات أو البيانات في شكل رسومي) عن طريق ربط عدة مستويات من البيانات المكانية، وهو الأفضل حاليا لتحقيق هذه المعالجة المرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية(6).

إذ تقدم هذه التقنية نوعين من المعالجة: معالجة إحصائية ومعالجة جغرافية انطلاقا من بنك للمعلومات أعد سابقا للحصول على الخريطة الرقمية المعنية.

وتمت دراسة خارطة العرض من التكوين المهني حسب المخطط أدناه:

الشكل رقم02 : مراحل معالجة المعلومات(باستخدام نظم المعلومات الجغرافية)

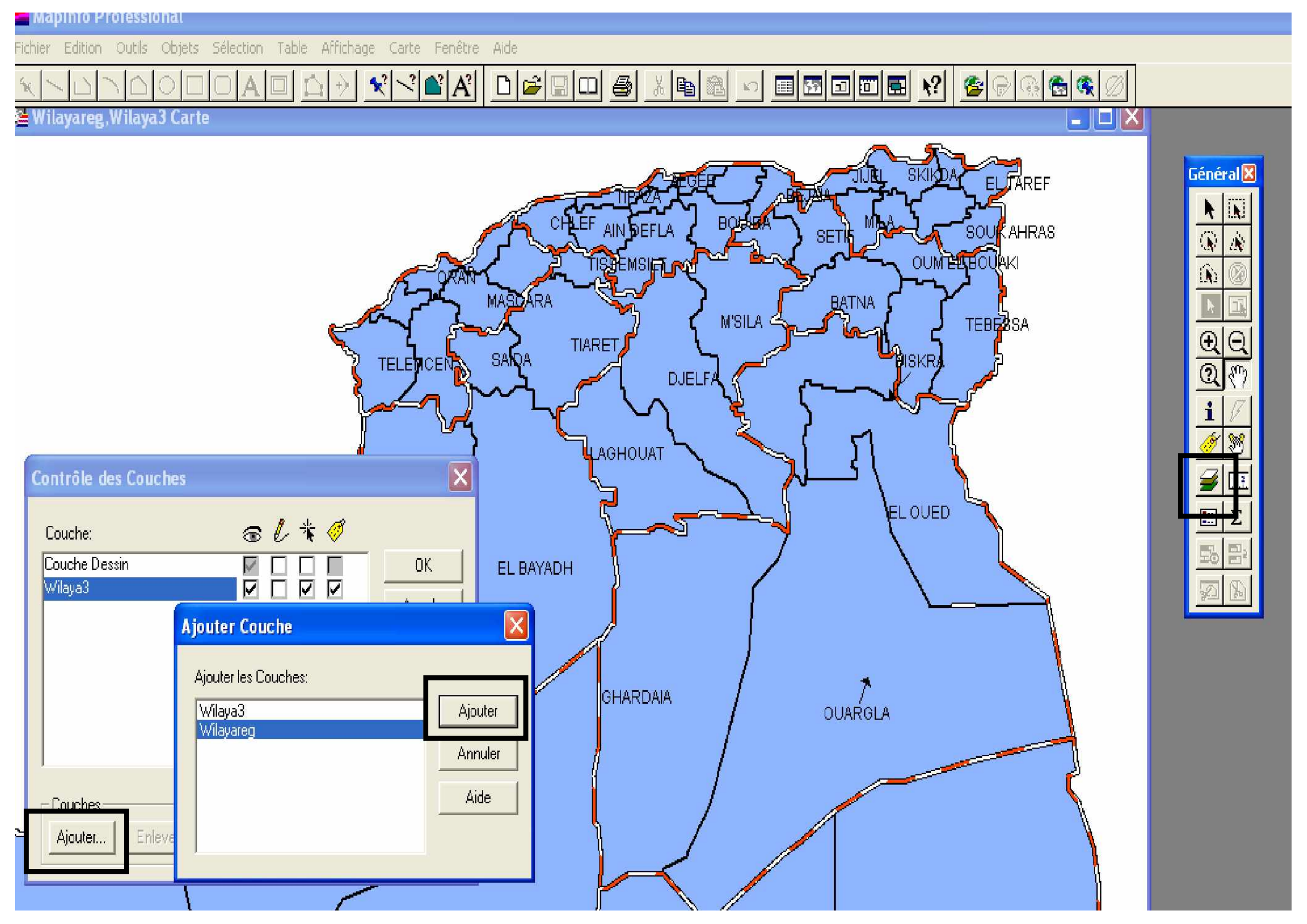


وذلك عن طريق برنامج الخرائط الشهير **Mapinfo** من خلال مكوناته الأساسية الخريطة، جدول المعطيات والتحاليل الموضوعاتية أو الإحصائية. كما يبينها الشكل:

حيث:

1 ــ يتم رسم الخريطة(المجسدة لمجوعة من الطبقات)، كما يبينها الشكل أدناه للقيام بالتحليل الموضوعاتي الذي يسمح بانجاز تحاليل بمتغير واحد باستعمال طرق عديدة كفئات القيم. أو بانجاز تحاليل بمتغيرات متعددة باستعمال الرسوم البيانية على شكل دوائر أو أعمدة، فضلا عن كل التحاليل الإحصائية.

الشكل رقم03 :رسم الخريطة باستخدام مراقب الطبقات

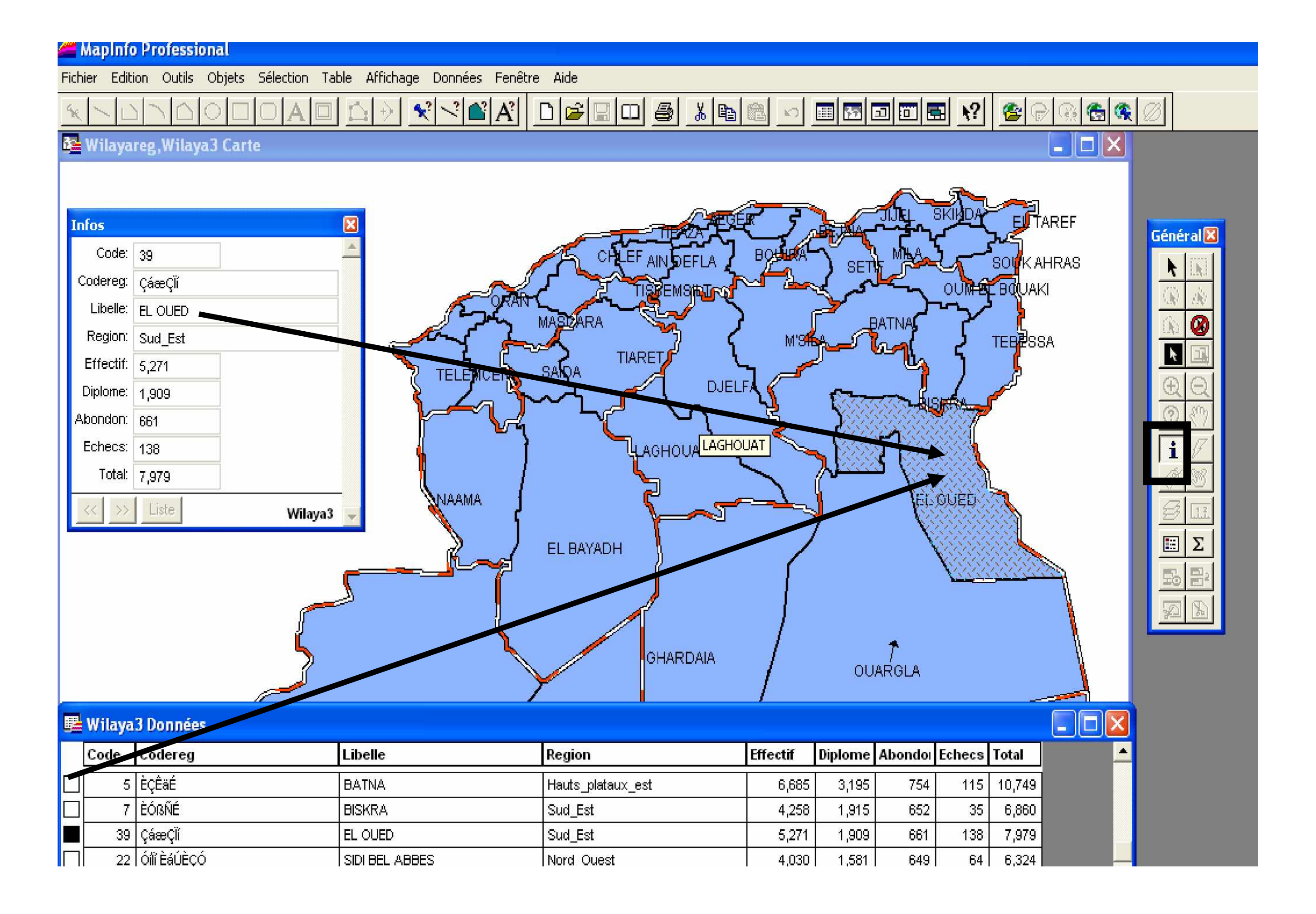


المصدر: الشكل من انجاز الباحث.

وتم تقديم خارطة العرض من التكوين المهني على مستوى كل ولايات الوطن(مؤسسات التكوين المهني ومخرجاتها)، بناء على آخر إحصائيات وزارة التكوين والتعليم المهنيين التي قدمتها في ماي **2006** والتي يتم تجديدها خلال سنتين كأحسن تقدير مثلما سنوضحها في العرض.

2 ــ ملء جدول المعطيات(الخانة الأولى تتضمن أسماء الولايات والخانة الثانية أسماء المناطق وباقي الخانات تتضمن الأرقام الإحصائية المستهدفة).

الشكل رقم04: كيفية قراءة الخريطة الرقمية



Code	Codereg	Libelle	Region	Effectif	Diplome	Abondo	Echecs	Total
5	ÈÇÊäÉ	BATNA	Hauts_plataux_est	6,685	3,195	754	115	10,749
7	ÈÓßÑÉ	BISKRA	Sud_Est	4,258	1,915	652	35	6,860
39	ÇáæÇÏí	EL OUED	Sud_Est	5,271	1,909	661	138	7,979
22	ÓíÏí ÈáÚÈÇÓ	SIDI BEL ABBES	Nord_Ouest	4,030	1,581	649	64	6,324

المصدر: الشكل من انجاز الباحث.

حيث سجلت الملاحظات الآتية:

- على الرغم من أن هناك اتجاه نحو تشجيع التمهين في السنوات الأخيرة، لكن الملاحظ هو وجود نفس الفروع والتخصصات أيضا سواء تعلق الأمر بالتكوين المهني الإقامي أو التمهين. وكان يفترض أن يوجه التمهين للفرع التي تحتاج وسائل تكوينية أكثر تعقيدا مثل تخصصات فرع الصناعة، وتوجه التخصصات الأخرى للتكوين المهني الإقامي مثل المحاسبة، الإدارة وغيرها، فضلا عن أن التمهين في كثير من الحالات لا يتبع بتدريب مهني في المؤسسات ذات العلاقة لأسباب عديدة كضعف النسيج الصناعي، ظروف الاستقبال، نقص التأطير مما يجعلنا نطرح السؤال التالي: ما الفرق بين التكوين المهني الاقامي والتمهين إن كان كل منهما يتم في نفس الظروف والملابسات؟!

- وجود نفس الفروع تقريبا مهما كان موقع المؤسسة التكوينية مما جعل هناك تكدس واضح في بعض الفروع لا سيما فيما يتعلق بالإعلام الآلي، الإلكترونيك، تقنيات الإدارة والتسيير وضعف واضح في بعض الفروع مثل فرع الزراعة، فرع البناء لا سيما فيما يتعلق بتخصص السباكة والطلاء وبعض تقنيات البناء الحديثة، فرع الصيد البحري الموجود في

ولاية واحدة هي تيزي وزو على الرغم من أن الجزائر تمتلك شريطا ساحليا بطول أكثر من **1200** كم، وتبرير ذلك أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تمتلك مراكز ومعاهد تكوينية مرتبطة بهذا الفرع. وهنا تطرح مسألة أخرى وهي علاقة المؤسسات التكوينية ببعضها البعض سوى تلك التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين أو التابعة لوزارة أخرى معنية.

- اكتظاظ المدن الكبيرة بهذه المراكز والمعاهد واستغلالها المحدود في المناطق الريفية مما أدى في كثير الحالات إلى غلقها أو تحويلها. حيث بينت الدراسة استحواذ المنطقة الشمالية على النسبة الأكبر من المؤسسات ومن ثم عدد الخريجين والفروع الموجودة بسبب التركز السكاني بالمنطقة، على الرغم من أن باقي المناطق تحتوي على إمكانيات كبيرة، فكان لذلك التأثير الواضح على الحضور الحقيقي للتكوين المهني من حيث الجودة, المنافسة وغيرها، مما يستوجب إعادة نظر شاملة في السياسات الاقتصادية و الإقليمية المتبعة .

- هناك خلل جمود تكوين المتكونين، إذ لم تسجل أي زيادة في معاهد التكوين المهني الذي بقي عدده ستة لعقود من الزمن ولحد الساعة، على الرغم من أن القطاع يشكو من مشكلة التأطير، إذ هناك صعوبة بالغة في التزود بمعلمين ذوي كفاءة، وحتى الإستعانة بخريجي الجامعة لم تحل المشكلة لطبيعة التكوين الجامعي الذي لا يتماشى وطبيعة المهن الموجودة في المراكز التكوينية هذا فضلا عن مشاكل قطاع التعليم العالي المعروفة.

- عدم تطابق برامج التكوين والوسائل البيداغوجية في العديد من الاختصاصات، إذ يكاد يتفق الجميع خاصة المشرفون على مؤسسات التكوين المهني على أن جهاز التكوين المهني يعاني من ضعف في برامج التكوين وعجز في الكثير من الهياكل البيداغوجية في مجال التنظيم البيداغوجي، فضلا عن ضعف التحفيزات المادية والمالية سواء تعلق الأمر بالمشرفين عن القطاع(أجور، سكنات) أو التلاميذ الملتحقين بها(المنح) وما لذلك من انعكاسات على العملية البيداغوجية. زد على ذلك نسب الرسوب المتدنية جدا مما يطرح مسألة المعايير المعتمدة في التقييم.

- اعتماد مؤشر عدد السكان في توزيع مؤسسات التكوين المهني وليس انطلاقا مما تحوزه المناطق من إمكانيات أو ما تحتاج إليه من يد عاملة مؤهلة. وهذا أدى إلى عدم توازن واضح بين المناطق فتراكمت بعض التخصصات دون الحاجة إليها وندرت بعض التخصصات رغم حاجة السوق إليها(مع عدم القدرة على تحويل الفائض في منطقة لأخرى).

وإن كانت وزارة التكوين والتعليم المهنيين قد بدأت تتدارك هذا الوضع باتخاذ تدابير عديدة في هذا الاتجاه منها:

- جلسات التكوين والتعليم المهني التي نظمتها وزارة التكوين والتعليم المهنيين مع أطراف ووزارات معينة وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة والسياحة لمناقشة أوضاع وآفاق القطاع من خلال خمس ورش : الورشة الأولى: تقييم وتطوير التكوين المهني، الورشة الثانية: علاقة النظام الوطني للتكوين والتعليم الوطني مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي، الورشة الثالثة: التكوين المهني المستمر، الورشة الرابعة: التعليم المهني، الورشة الخامسة : التمهين.

- فتح وزارة التكوين والتعليم المهني لفروع حسب الحاجة ومتطلبات السوق المحلي مثل الفرع الجديد لتكوين تقنيين سامين في التأمينات في عدة مدن كعنابة بعد الاستفادة من مزاولة تربص في إحدى وكالات التأمين قبل التخرج والحصول على منصب دائم. فضلا عن فتح تخصصات جديدة كتلك المرتبطة بالبيئة والطاقة والموارد المائية.

- القيام بـــدراسة حول الخلل الذي يعاني منه قطاع التكوين المهني اتجاه الطلب الاقتصادي سنة **2002** انطلاقا من بعض تقارير التهيئة الإقليمية لحصر إمكانات كل المناطق ومن ثم حصر الفروع التي يمكن تبنيها وفقا لذلك منها :

- Demain L'Algérie, Aménager L'Algérie 2020.
- Le plan National pour l'environnement et le développement durable.

ثالثا: بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني بالجزائر

تؤكد الوزارة المعنية أنها لا زالت تجهل الطلب الحقيقي من التكوين المهني وأنه لا يمكنها أن تشتغل إلا في إطار من الإستراتيجية الصناعية المحددة والتهيئة الإقليمية الشديدة الوضوح حتى تستطيع تكييف عرضها مع متطلبـــات المرحلـــة الجديدة وتنشيط سوق العمل الضعيفة، كون ذلك يعد من أهم مؤشرات الطلب على التكوين المهني مستقبلا وهو طرح نؤيده إلى أبعد الحدود.

حيث تشير الكثير من الدلائل إلى وجود فجوة كبيرة بين العرض من التكوين المهني والطلب عليه, ولقد حاولنا تأكيد ذلك من خلال وضع خريطة للطلب الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية على العرض من التكوين المهني مثلما هو الشأن بالنسبة للعرض من التكوين المهني الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين المهني, فواجهتنا صعوبات كثيرة لتحديد هذا الطلب لأسباب عديدة منها:

- المرحلة الانتقالية والوضع الحساس الذي تعيشه هذه المؤسسة الاقتصادية والذي جعلها لحد الساعة عاجزة عن وضع تصور ولو مبدئي عن طلبها الحقيقي من اليد العاملة المؤهلة والتي يمكن أن توفرها مؤسسات التكوين المهني أومؤسسات أخرى، فحسب الجهات المعنية التي تم الاحتكاك بها في إطار هذه الدراسة، لا يوجد هناك أي تنسيق حقيقي بين المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة مع وزارة التكوين والتعليم المهني سوى بعض الجهود التي قامت بها وزارة التكوين والتعليم المهنيين مع بعض الوزارات كوزارة البناء والأشغال العمومية في السنوات الأخيرة, وقيامها أيضا بجلسات التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر.

- غياب نظام معلوماتي حول المؤسسات في الجزائر مما صعب مسألة التحقيقات حولها ليس في مجال التكوين فقط بل في كل المجالات على الرغم من أن القانون يجبر كل مؤسسة بوضع ما يعرف ببطاقة المؤسسة التي تتضمن رقم المؤسسة التعريفي, السجل التجاري, الوضع الضريبي والجبائي, مواردها البشرية وغيرها, لكن هذا القانون لم يطبق بصورته الكاملة لحد الآن.

لذلك تم اعتماد فقط بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني من خلال بعض المؤشرات عن سوق العمل، برامج التشغيل في الجزائر، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **2025** ومشروع الإستراتيجية الصناعية الذي أعدته وزارة الصناعة وترقية الاستثمار, لتحديد على الأقل الملامح المستقبلية التي سيكون عليها الطلب على التكوين المهني.

1 ـــ سوق العمل: تتميز سوق العمل بالجزائر بكونها سوق بطالة، سوق عمل مساهمة القطاع الخاص والقطاع

الأجنبي فيها ضعيفة، سوق عمالة غير مؤهلة، وبالنسبة للنقطة الأخيرة يمكن تلمس ذلك من خلال: أولا: مستويات التعليم، وثانيا: مستويات التأهيل. إذ تؤكد طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل سواء حسب

مستويات التعليم أو مستوى التأهيل ضعف سوق العمل في مجال التكوين والتأهيل إذ تشكل نسبة مستويات التعليم الدنيا وفئة بدون تكوين النسبة الأكبر من طلبات العمل مما يجعلها سوق عمالة غير مؤهلة.

فحسب مستويات التعليم، يشكل التعليم العالي وشهادة البكالوريا + سنتان تعليم نسبة**06.86%, 2.09%** على الترتيب وهي اقل نسبة بالمقارنة مع الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي بنسبة**48.02 %,** التعليم الثانوي**22.23%,** بدون مستوى تعليمي**20.79%,** (يشكل الذكور**77.77%** من طلبات العمل الثانوي والإناث**22.20 %)**.

وبالنسبة لمستويات التأهيل تشكل فئة بدون تكوين نسبة **42.06%** من طلبات العمل وفئة مساعدين عائليين **36.69%** وهي نسب عالية جدا بالمقارنة مع نسبة **8.41 %** أعوان تحكم**, 04.52 %** تقنيون**, 3.98 %** تقنيون سامون، **4.30 %** إطارات وإطارات عالية**,.**

وتبين هذه الأرقام أن جزءا كبيرا من الشباب لا يكملون دراستهم ولا يستفيدون من تكوين يضمن لهم الإدماج المهني والاجتماعي.

ولا يختلف اثنان حول حقيقة أنه كلما كان مستوى التعليم والتكوين مرتفعا عند السكان كلما كان هناك حظ أوفر لاستغلال الفرص التي تتيحها التحولات والتقليل من الكلفة الاجتماعية للانتقال نحو اقتصاد أكثر انفتاحا**,** وهذا ما يبرز أهمية التعليم والتكوين، فتطوير التقنيات والتكنولوجيا وتغير نظام العمل الناجم عن ذلك، يجعل طلب المؤهلات يتطور باستمرار ويتطلب أن تخصص أولى الأولويات للتكوين بمختلف أنماطه.

ولقد بدأ الحديث مؤخرا عن أهمية التكوين المهني في الجزائر بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك بعد أن أهمل لفترات طويلة على اعتبار أن الانفتاح الاقتصادي يمر عبر تشجيع القطاع الخاص لكي يحقق تنافسيته التي تمر هي الأخرى عبر تحسين مستوى مؤهلات الموارد البشرية بزيادة تدعيم التعليم القاعدي**,** تطوير التكوين بشكل عام والتكوين المهني بشكل خاص.

وفي الواقع أهمل قطاع التكوين المهني وظلت علاقات منظومته بسوق العمل الدائمة التغيير ضعيفة جدا**,** ليتحول التكوين المهني مع الوقت إلى مجرد جزء مدمج في المنظومة التربوية لا يلبي رغبات الهيئات المستخدمة حيث ابتعد عن مهماته الأساسية وصار كما يصفه العض ملجأ للمقصين من منظومة التربوية**,** مما نتج عنه:

- عزوف الشباب عن هذا النوع من التكوين وإن فعلوا يقومون بذلك وهم يظنون بأنه اختيار سلبي لا قيمة له من الناحية الاجتماعية والنفسية**,** فضلا عن تخصيص التكوين المهني أساسا إلى الشباب المطرودين من المنظومة التعليمية دون الأخذ في الحسبان قدراتهم وميولاتهم ولا الحاجات الحقيقية لسوق العمل.

- صعوبة التكوين والإدماج المهنيين وتقلص إمكانات الترقية، خاصة وان التكوين الذي سيستفيد منه الشباب غير كفيل بتحضيره لممارسة مهنته المطلوبة**,** مما جعل السوق الموازية تمتص جزءا كبيرا منه أو التوجه نحو التكوين طويل المدى، إذ كثيرا ما يفضل التلاميذ ثانويات التعليم العام عن مراكز التكوين المهني لأنها الوحيدة الكفيلة بفسح المجال أمامهم للالتحاق بالجامعات في ظل غياب شبه كلي لمؤسسات أخرى تسمح بالدخول للجامعة**,** وحتى التعليم المهني الذي جاء لإصلاح لقطاع التكوين المهني لم يأخذ هذه الجزئية المهمة بالحسبان مما يجعل مسألة نجاحه هي الأخرى معلقة إلى حين.

وهذا وإن كان يفسر ضعف العلاقة التي تربط سوق العمل بالمنظومة التربوية والتكوينية فإنه يفسر حجم المسؤولية التي ستلقى على عاتق منظومة التكوين لحل هذه المعضلة لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية, واللاتوازن الكبير بين عروض عمل المقدمة والطلب عليها.

2 ــ برامج التشغيل ومشروع الإستراتيجية الصناعية:

*** برامج التشغيل:**

توجه لبرامج التشغيل الكثير من الانتقادات أبرزها:

- تعددها وتداخل صلاحياتها وتعدد المتدخلين فيها وغياب التنسيق بينها(الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم التشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني لتامين البطالة والوكالة الوطنية لتسيير التشغيل) وأكثر من ذلك عدم قدرتها لحد الساعة على خلق مناصب عمل قارة وإزالة الفوارق بين المناطق.

- لا تزال مناصب الشغل المنشاة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفقات العمومية لاسيما برامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب, إذ لا توجد سياسة وطنية واضحة للتشغيل.

- مازالت العلاقات الشخصية تحتل المكانة الهامة في غالب الأحيان في الاستفادة من التشغيل على حساب المقتضيات المرتبطة بمنصب عمل.

- عدم ملائمة النصوص التي تسير الأجهزة فيما يتعلق بمعايير التأهيل(السن, الحالة العائلية, المداخيل) ومستويات الإعانة والتعويضات مع الأجر الأدنى الوطني المضمون، إذ لم تستجب مختلف هذه الأجهزة التي أنشئت منذ سنة **1987** لا لمستويات التأجير أو للفئات المستهدفة أو للمناطق المحرومة فعلا.

- مازالت القيود التي تعيق الاستثمار قائمة كمشاكل التمويل, العقار وغيرها.

- مناصب الشغل المحققة في معظمها مناصب شغل مؤقتة وليست دائمة.

- تراجع البطالين في شروطهم المتعلقة بالأجور بالنظر إلى تأهيلهم وكذا الحال بالنسبة لمكان العمل ونظامه.

- حاجة هذه البرامج إلى دعم مالي كبير جدا خاصة إذا علمنا بان مجمل النفقات المخصصة للشغل ولمكافحة البطالة لا تمثل سوى **1.10%** من الناتج المحلي الإجمالي, وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة ببعض النسب المسجلة في اقتصاديات السوق على المستوى العالمي، حيث تتراوح النسب المرتبطة بمستوى النفقات العمومية الخاصة بتدابير سياسة التشغيل مابين **2%** و**5%** من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(7).

- الاهتمام المتزايد للسلطات العمومية بحاملي شهادة التعليم العالي وخاصة أولئك الذين يبحثون عن منصب عمل لأول مرة على حساب الشهادات الأخرى ولاسيما حاملي شهادات التكوين المهني، مما يفسر ضعف هذه الأجهزة في استقطاب هذه الفئة، فحسب تحقيق لمركز الدراسات والأبحاث حول المهني والكفاءات **CERPEQ** ما يتراوح ما بين **10%** و**20%** فقط من خريجي التكوين المهني يتم إدماجهم في سوق العمل. فبالإضافة إلى ضعف الطلب على التكوين المهني في سوق العمل, هناك عدم قدرة لهذه البرامج على إدماج هذه الفئة(8).

يمكن القول أن سوق العمل في الجزائر هي سوق منتجة للبطالة لان التشغيل بشكل عام يؤدي إلى نتيجتين عكسيتين: فهو إما يؤدي إلى حركية متزايدة في توفير مناصب العمل وهو التشغيل المساهم في إنتاج الثروة وزيادتها بصفة مباشرة

وغير مباشرة والتي يعاد استثمارها مرة أخرى فتخلق بذلك فرص عمل جديدة, أو يؤدي إلى حركية متناقضة في توفير فرص العمل, وهو التشغيل الذي يستنزف الثروة ولا يعيد إنتاجها مؤديا إلى أزمة تشغيل على المدى البعيد.

ونظن أن الجزائر مازالت تدور في الدائرة السالبة لأنها ركزت في البداية سياساتها التشغيلية على الطلب الاجتماعي من أجل امتصاص البطالة السافرة(وإن كان هذا له ما يبره في البداية كأوضاع الجزائر بعد الإستدمار) فوقعت مع مرور الوقت في البطالة المقنعة, وذلك بمحاولة توفير منصب شغل لكل من يطلبه, وضمان دخل لأكبر عدد ممكن من الأسر الجزائرية, بغية تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل الوطني.

إلا أن هذا الأسلوب من الناحية العملية, لا يمكن أن يطبق إلا في تلك المناطق التي تتوفر على المؤسسات والمنشآت الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وهي المراكز الحضرية والصناعية,

وهذا الأسلوب أدى إلى نتائج عكسية في هذا المجال حيث ازدادت المناطق المحرومة حرمانا والمناطق الميسورة يسرا. وتضررت منه فئات واسعة خاصة المناطق الريفية.

*** مشروع الإستراتيجية الصناعية:**

عوض أن تؤسس الجزائر لسياسة تشغيل حقيقية (لاسيما بعد الوفرة المالية المتحققة في الفترة الأخيرة والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول) من خلال تشجيع الاستثمار بمختلف أشكاله، اكتفت بتطعيم سوق العمل بجرعات مهدئة من خلال برامج التشغيل التي لم تستطيع انجاز الكثير من أهدافها.

والأسباب في ذلك متعددة أهمها هو ضعف الحراك الحضري والصناعي في الجزائر والذي انتبهت إليه الدولة أخيرا وبدأ الحديث ولأول مرة عن مخطط وطني لتهيئة الإقليم وعن إستراتيجية صناعية لتدارك الوضع وهي خطوة في الاتجاه الصحيح لاسيما والتكوين المهني يعد أحد أهم مرتكزاتها.

ويمكن القول أن أهم نقطتين أهملهما مشروع الإستراتيجية الصناعية الذي مازال النقاش محتدما حوله وحتى مشروع التهيئة الإقليمية **2025** هما:

- الحديث عن السوق الموازية وأثرها الكبير على أي قرار إستراتيجي، لاسيما وأن هذه السوق تشكل جزءا هاما في البنية الاقتصادية في الجزائر. فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب التشغيل في القطاع غير الرسمي من **26.2%** من التشغيل (خارج القطاع الزراعي) سنة **1992** إلى **34.7%** سنة **2001**، ويعد الأقل بالمقارنة مع دول المغرب العربي وأعلى بكثير من المعدل الذي حققته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بــ **18%** لنفس السنة .

فإذا كانت السوق الموازية نتيجة طبيعية للمنطق الريعي الذي حكم الاقتصاد الوطني، فإن تطورها بشكل كبير ومستمر سيجعلها ظاهرة خطيرة لاسيما وأن القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في الجزائر مازال يحكمها المنطق ذاته.

- تركيزه على المهن العالية التأهيل كفروع الهندسة والتصاميم والتي عادة ما تقدم في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، ولم يتطرق للعرض الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين المهني، خاصة المهن ذات المستويات الدنيا التي تتطلبها التنمية المحلية الآن، كبعض المهن المرتبطة بالبناء، الصيانة، بعض الصناعات الغذائية والسياحية وغيرها. فالتنمية المحلية في اعتقادنا وهي الجزء الغائب في المشروعين تبقى هي أهم مدخل لتحقيق إستراتيجية صناعية وإقليمية حقيقية خاصة وان العوامل الخارجية لا تؤثر فيها بالقدر الذي تفعله مع الاستثمار الأجنبي.

وتبقى هذه المهن الأكثر أهمية في الوقت الحالي. فضلا عن مهن أخرى جديدة مثل بعض المهن الخاصة بقطاع التكنولوجيا والكمبيوتر هذا القطاع الذي يرشح لأن يكون أكبر القطاعات نموا خاصة اختصاصات أمن أنظمة المعلوماتية وخدمات الإنترنيت. ضبط الجودة وصيانة الأجهزة، بعض المهن الخدمية كالتسويق والمبيعات والإعلان مثل تصميم بروشورات أو الصفحات الإلكترونية، الدعاية والإبداع الإعلاني.

و في الواقع لا يمكن الحديث عن سياسات تكوين مهني ناجحة في ظل غياب إستراتيجية صناعية واضحة و هذه بدورها لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا في ظل تهيئة إقليمية حقيقية و هذا ما تفتقر له الجزائر.

فلا تكفي الجهود التي تقوم بها وزارة التكوين والتعليم المهنيين لتكييف عرضها من التكوين المهني مع احتياجات السوق لأن كل سياساتها ستبقى تصطدم بتحديات كثيرة أهمها سوق العمل غير النشطة، ضعف سياسات التشغيل، عدم وجود سياسة تهيئة إقليمية حقيقية، غياب إستراتيجية صناعية واضحة، فضلا عن ضعف المنظومة التربوية وسيطرة السوق الموازية على نسب كبيرة من حجم السوق المحلي وما لذلك من تداعيات خاصة تلك المرتبطة برسم السياسات الاقتصادية(تحديات الطلب على التكوين المهني).

الخاتمة:

كان من المفروض أن تكون العلاقات بين مكونات المنظومة التربوية والتكوينية وسوق العمل علاقات مفصلية وتكاملية وأكثر من ذلك إستراتيجية، لكن واقع الحال أثبت أنها علاقات مبتورة افتقرت إلى الرؤيا الواضحة والتشخيص الدقيق. وربما يصدق فيها القول الذي يرى بأنها عوض أن تخدم أهداف مجتمعها فإنها ستدخل في صراع معه وهو أمر إن حدث نجده غاية في الخطورة. ويمكن تسجيل النتائج الآتية:

- مازالت مؤسسات التكوين المهني لا تستوعب سوى الفاشلين أو الراسبين الذين لم يستطيعوا الانتقال إلى التعليم الثانوي أو لم يتمكنوا من اجتياز البكالوريا، والبالغ عددهم في السنوات الأخيرة أكثر من **600000** وهو رقم كبير جدا. مما ولد الشعور بالرفض والازدراء اتجاه التكوين المهني، إذ عادة ما يتجه إليه الكثيرون إلا كرها وبعد أن تسد كل الأبواب، وهو تصور خاطئ بالنظر إلى ما يلعبه مثل هذا النوع من التكوين من دور في تنمية وتطوير المجتمعات، وأحسن مثال على ذلك ما أنجزه الكثير من الدول في هذا المجال كفرنسا وألمانيا.

- مازالت المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تنظر للعرض الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين على أنه غير مؤهل وغير قادر على التكيف مع إيقاعات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المرحلة، كونه يحدث خارج متطلبات السوق. فالتكوين المهني مازال يوفر بشكل رئيسي المستويات الدنيا من التكوين(على أهميتها)، ولم يسمح له بولوج مستويات التكوين العليا على الرغم من الإصلاحات التي أدخلت على النظام الكلي للتربية والتكوين والتعليم، منها إدخال البكالوريا المهنية **Baccalauréat professionnel** سنة **2002** والذي عده البعض مؤشرا إيجابيا نحو وجود إرادة حقيقية في التغيير.

- لم ينظر للتكوين المهني كعملية حقيقية للإدماج المهني ومن ثم لم يستفد من الموارد الضرورية لتطويره، فلقد همش قطاع التكوين المهني، على الرغم من المبدأ الذي يؤكد على أن تكافؤ الفرص في تحصيل المعارف المتطورة يكون سهلا في

بداية مرحلة التنمية من أن يحدث في مرحلة اقتصاد السوق، حيث عانى التكوين المهني في كل المراحل السابقة ويطلب اليوم منه اليوم أن يلعب دورا اكبر في تحقيق التنمية.

- لازالت هناك الكثير من الإشكاليات العالقة كإشكالية التكوين المهني الإقامي والتمهين اللذان يختلفان في المفهوم لكنهما يطبقان في نفس الظروف والشروط والأمر نفسه بالنسبة للتكوين المهني و التعليم المهني.

- مازال يعتمد على مؤشر التعـــداد السكــاني في توزيع مؤسســـات التكوين المـــهني وليس على خصوصية المناطق، رغم الجهـــود التي بدأت تبذلها الوزارة المعنية.

- تؤكد نسب البطـــالة العـــالية المسجلة بسبب ضعف النسيج الاقتصادي وسياسات الاستثمار والتشغيل على عدم وجود توافق بين العرض من التكوين المـــهني ومناصب الشغل.

- يبقى الفرد الجزائري غير المكون وغير المؤهل من أهم تحديـــات مشروع التهيئـــة الإقليميـــة ومشروع الإستراتيجية الصناعية، إذ يحتاج هذين المشروعين إلى طاقات بشرية مكونة ضخمـــة للتجسيد.

أخيرا يمكن تقديم مجموعة من **الاقتراحات** في هذا الاتجاه:

- العودة إلى إنشاء المعاهد والمدارس الوطنية المتخصصة(خاصة وعامة)، فنحن نؤيد فكرة أن الجامعة لا تعني بالضرورة منصب شغل، فالجامعة تبقى في المقام الأول فضاء للفكر والنقد الحر.
- التأكيد على فكرة إجبارية التعليم المهني وتثمينه بالتحفيزات المعنوية والمادية، كتجسيد فكرة البكالوريا المهنية وتجسيد فكرة شبه الراتب و الراتب للمستفيدين من هذا النوع من التعليم.
- خلق منصب مرشد التكوين والتعليم المهنيين في كل إكمالية يكون دوره الرئيسي التعريف بالتكوين والتعليم المهنيين والمزايا التي يمكن أن يحققها للتلميذ في حالة اختياره لهذا المسار(تغير النظرة السلبية للتكوين المهني). وهنا ندعو كل المؤسسات الإعلامية المكتوبة والمقروءة والمسموعة أن تلعب دورها في هذا المجال، خاصة وأنها غائبة كليا باستثناء بعض الحصص البسيطة التي بدأ يقدمها التلفزيون والإذاعة الوطنية(الجانب الإعلامي).
- الفصل بين التخصصات التي تقدمها مؤسسات التكوين المهني الإقامي و تلك التي تقوم بها مؤسسات التمهين لاختلاف طبيعة كل نمط منهما. وهنا نقترح ضرورة نقل ورشات التكوين المهني إلى داخل المؤسسات الاقتصادية(كملحقات)، واستغلال مؤسسات قطاع التكوين المهني التي تشتغل بأقل من طاقتها البيداغوجية بتحويل مثلا جزء منها إلى مخابر تستفيد منها الثانويات والإكماليات.
- استرجاع الوزارة المعنية بالقطاع لبعض معاهد التكوين التابعة لبعض الوزارات أو على الأقل الاتفاق معها على إستراتيجية واحد ة في التكوين، مثلما هو الشأن بالنسبة لتخصصات الصيد البحري. فكل الوزارات معنية بشكل مباشر بموضوع التكوين المهني ودورها ليس استشاريا فقط بل هي شريك أساسي في الموضوع.

وهنا نثمن التوصيات التي جاءت بها الجلسات الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين والمتعلقة بربط النظام الوطني للتكوين مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي كإقامة المرصد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين، المجلس الوطني للشراكة، المدرسة الوطنية للحرف.

- ربط توزيع مؤسسات التكوين المهني بخصوصية المنطقة واحتياجاتها وليس بمعيار التعداد السكاني فقط، وهنا لا بد من ضرورة إشراك الجماعات المحلية البلدية والولائية ومسيري المؤسسات التكوينية، لأن العبرة ليست بزيادة عدد المكونين لكن بنوعية التكوين ومن ثم إمكانية الإدماج.
- إعادة النظر في برامج التشغيل الموضوعة سواء من حيث الاختصاص أو التنظيم أو التمويل، بإدماجها في برنامجين، برنامج خاص بالجوانب التنظيمية والتقنية البحتة وبرنامج خاص بالتمويل.حتى لا تتداخل الصلاحيات فتتبعثر الجهود وتهدر الثروات. وإن كنا نرى بأن فشل أو نجاح هذه البرامج يبقى مرهونا بالسياسة العامة للتشغيل التي لم تتحدد معالمها لحد الآن والتي تبقى هي الأخرى مرهونة بضعف الحراك الصناعي(إشكالية الاستثمار).
- إقامة أقطاب أو تجمعات تكوين تشبه المناطق الحرة وبشراكة أجنبية يكون مقرها الجنوب مرتبطة أساسا بالزراعة، المياه، والطاقة وتكون صحراؤنا الشاسعة ورشة عملها(مناطق تكوين حرة).
- الإطلاع ميدانيا على تجارب الدول كالإطلاع على مدونات التخصصات والدراسات الأكاديمية و التطبيقية لاسيما للدول التي لديها خبرة في هذا المجال. والاستفادة أيضا من الدراسات التي تقوم به الجامعة من خلال ندواتها وملتقياتها وأيامها الدراسية والتي مازلت حبيسة الأدراج رغم أهمية الكثير منها(الاستفادة من الخبرة المحلية).

المراجع:

1 ــ عبد المعطي محمد عساف، **التدريب وتنمية الموارد البشرية: الأسس العلمية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون تاريخ، ص(27..30).

2 ــ تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، **2005.**

3 ــ عبد الرحمان توفيق، **التدريب: المبادئ والأصول العلمية – موسوعة التدريب والتنمية البشرية**، الجزء الأول، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، **1994.**

4 ــ راجع في ذلك: أمزيان جنقال، **التكوين،نعم،لكن...كيف؟**الدليل المنهجي في التكوين المهني، دراسة هومة للطباعة والنشر، الجزائر، **2000.**

5 ــ أحمد سالم صالح، **مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية**، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، **2000**، ص10.

- **6 -** ERWANN MINVIELLE- SID AHMED SOUIAH**, L'analyse statistique et spatiale (Statistique – Cartographie – SIG)**, édition de temps, France, **2003.**

7 ــ راجع في ذلك: تقرير أجهزة الشغل، لجنة علاقات العمل، المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي، الدورة العامة العشرون، الجزائر، جوان **2002.**

- **8 -** BERKANE YOUCEF , **L'adéquation emploi formation post obligatoire en Algérie** , Doctorat d'état , faculté des science économiques et de gestion , université Ferhat Abbes , Sétif, Algérie, **2006.**